### الدعاية الانتخابية في الطرقات ما زالت ضعيفة ونشطة على «الفيسبوك».. والأخرس: السبب التكاليف المرتفعة

# رئيس اللجنة القضائية العليا للانتخابات لـ«الوطن»: يتم حالياً تحديد المراكز الانتخابية في المحافظات

محمد منار حميجو

أكد رئيس اللجنة القضائية العليا للانتخابات جهاد مراد أن اللجان القضائية الفرعية في المحافظات تعمل حالياً على تحديد المراكز الانتخابية استعداداً لانتخابات مجالس الإدارة المحلية بالتنسيق مع رئيس الجهاز الإداري في المحافظة، مشيراً إلى أن تحديد اللجان الانتخابية سيكون من اختصاص المحافظين.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مراد أن الانتهاء من تحديد المراكز الانتخابية قبل ٧ أيام من موعد يوم الانتخابات والتي ستجري في الثامن عشر من الشهر الحالي. وفيما يتعلق بموضوع الانسحابات للمرشحين الراغبين بالانسحاب بين مراد أن باب الانسحاب يغلق يوم ١١ من الشهر الحالي، موضحاً أنه يحق لمن يرغب بالانسحاب أن يقدم طلباً أمام اللجنة القضائية الفرعية وذلك قبل سبعة أيام من موعد يوم الانتخابات.

وفي الغضون ما زالت الحملات للكثير من المرشحين تقتصر على صفحات التواصل الاجتماعي سواء على صفحاتهم على «الفيسبوك» أم صفحات لأصدقائهم وذويهم، بينما الحملات الانتخابية في الطرقات مازالت ضعيفة، ففي دمشق هناك عدد قليل جداً من المرشحين أعلنوا عن حملتهم الانتخابية في الطرقات حتى أن هؤلاء اقتصرت حملتهم على مجرد صور أشبه بالصور الشخصية تم تعليقها على بعض الجدران وبعض اللافتات القليلة جداً.

من جهته أعاد المدير العام للمؤسسة العربية للإعلان أيمن الأخرس سبب ضعف الحملات الانتخابية في الطرقات حتى الآن إلى التكاليف المرتفعة للإعلانات الطرقية من الطباعة وغيرها من التكاليف التي سيدفعها المرشح على حملته الانتخابية بينما في المقابل فإن الإعلان الإلكتروني هو مجاني كما أنه يصل لعدد كبير من الشرائح إضافة إلى أن هناك بعض الصفحات من الممكن أن يكون لها انتشار واسع وبالتالي يتم التوجه لهذه الصفحات.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد الأخرس أن الطلبات المقدمة من المرشحين عبر شركات الإعلان الطرقية وكذلك إلى المؤسسة مازالت قليلة جداً، مبيناً أن معظم لوحات الشركات في الطرقات مليئة بإعلانات تجارية وبالتالي فإنه عندما يطلب المرشحون حجز لوحات إعلانية في الطرقات فإنها غير متوفرة بحكم أن هناك حجزاً لإعلانات تجارية تم مسبقاً.

مشيراً إلى أن حصة المؤسسة من الإعلانات التي يدفعها المرشحون لشركات الإعلانات الطرقية بسيطة وبالتالي فإن هذه الشركات هي التي تحدد أسعار الإعلانات في الطرقات وفقاً لتكاليف النقل وغيرها من التكاليف التي تدفعها الشركة.

الأخرس رأى أنه في النهاية لا يوجد بديل للإعلان الطرقي باعتبار أنه الأكثر مشاهدة ومتابعة إضافة إلى أن المتابعين لصفحات الفيسبوك هم من شرائح معينة معظمهم صغار في السن بينما الكثير من كبار السن لا يتابعون صفحات التواصل الاجتماعي وبالتالي فإنه لا غنى عن الإعلانات الطرقية باعتبار أنها مشاهدة أكثر بالنسبة لهؤلاء المواطنين.

## ١٤٨١ مرشحاً لانتخابات المجالس المحلية في السويداء منهم ١٣٢ سيدة

السويداء -عبير صيموعة

بيّن أمين عام محافظة السويداء المحامي وسيم عز الدين لـ«الوطن» أن مستوى المرشحين لانتخابات المجالس المحلية مقبول، حيث وصل عدد المرشحين في المحافظة إلى ١٤٨١ منهم ١٢٤٨ من الذكور و١٣٣ من الإناث، كما تم تسجيل ٢٥٠ مرشحاً من حاملي الإجازة الجامعية و٢٠ مهندساً، إضافة إلى ١٣ طبيباً و١٣ مرشحاً من الدراسات العليا و١٧ مرشحاً من حاملي شهادة الدبلوم و١١ من الكليات العسكرية، إضافة إلى ١١٣ مرشحاً من خريجي المعاهد و١٩١ من الحاصلين على الشهادة الثانوية، و٢٧٩ من الحاصلين على الشهادة الابتدائية، أما ما دون التعليم الأساسي فقد وصل عدد المرشحين إلى ٥٧٤، لافتاً إلى أن عدد المرشحين ما دون عمر الـ٤١ سنة وصل إلى ١٤١ مرشحاً و١٣٤٠ مرشحاً فوق عمر ٤٠ سنة.

وأشار عز الدين إلى أن محافظة السويداء وبالتعاون مع اللجنة القضائية الفرعية حددت ٣٢٤ مركزاً انتخابياً على ساحة المحافظة لانتخابات مجالس الإدارة المحلية المقررة في الـ١٨ من الشهر المقبل، لافتاً إلى أن المراكز توزعت بواقع ٧٠ مركزاً ضمن دائرة مدينة السويداء، و٩٧ مركزاً في دائرة منطقة السويداء، و٧٩ في دائرة منطقة صلخد، و٧٨ ضمن دائرة منطقة شهبا، مشيراً إلى أن كل مركز انتخابي يحوي صندوقين انتخابيين الأول لمجلس المحافظة، والثاني لمجالس المدن والبلدان والبلديات.

ولفت إلى أن الأمانة العامة للمحافظة تقدم الدعم الكامل والمؤازرة للجنة الفرعية القضائية لاستكمال التحضيرات اللوجستية وكل مستلزمات إنجاح العملية الانتخابية وضمان حسن سيرها.

وفي السياق ذاته أشار مصدر مسؤول في فرع الحزب في المحافظة إلى أن سير العملية الانتخابية لمجالس الإدارة المحلية بالمجمل جيدة رغم وجود بعض التكتلات، إلا أنها لم تؤثر في عملية الاستشارات الحزبي التي كانت ناجحة بالمجمل لوصول العناصر المستحقين إلى مرحلة الانتخابات، موضحاً بالقول إن الاستشارات الحزبي للمرشحين هذا يبقى استشاراً حزبياً وبيقى القرار الفصل لعملية الانتخابات.

هذا ويتنافس المرشحون في المحافظة على ٧١٢ مقعداً، منها ٥٧ مقعداً لمجلس المحافظة، و٧٥ مقعداً لثلاثة مجالس مدن، بواقع ٢٥ لكل منها و٥٨٠ مقعداً موزعة على ٢٠ مجلس بلدة و٣٨ مجلس بلدية بواقع ١٠ لكل منها.

# أصحاب الشهادات الجامعية يتصدرون قائمة المرشحين لمجلس المحافظة في القنيطرة

القنيطرة - خالد خالد

شهدت مقار لجان الترشح لانتخابات المجالس المحلية منذ اليوم التالي للمرسوم رقم (٢١٦) القاضي بتحديد الثامن عشر من الشهر الجاري موعداً لإجراء الانتخابات، إقبالاً ملحوظاً من أجل المشاركة الفعلية في صنع القرار والقيام بدور فاعل في مشروعات التنمية المحلية، الأمر الذي يعكس حرص أبناء القنيطرة على ممارسة واجبهم الوطني بإرادة حرة والمساهمة في تحقيق تطلعاتها للارتقاء بالواقع الخدمي والتنموي.

وبلغة الأرقام والإحصائيات، كان عدد المرشحين المقبولين لمجلس محافظة القنيطرة ٨٨١ مرشحاً منهم ٤٩٠ عن الفئة (أ) (٣٣٠ من الذكور و١٦٠ من الإناث) والمرفوضة طلباتهم من اللجنة القضائية ٤٨٤، أما المقبولون بالفئة (ب) فقد بلغ ٣٩١ ( ٢٧٣ من الذكور و١١٨ من الإناث) على حين تم رفض ٣٩٥ طلباً.

والملاحظ أن السمة الغالبة على المرشحين أنهم من حملة الشهادات الجامعية، ذلك أن هناك ٣ مرشحين يحملون شهادات دكتوراه و٧ شهادة ماجستير و٢١ شهادة دبلوم و٢٣٥ إجازة جامعية، و٧٢ خريجي المعاهد المتوسطة، و٢١ من الحاصلين على أهلية تعليم، و١٧٤ من الحاصلين على شهادة ثانوية، و٦١ شهادة تعليم أساسي، و٢٨٧ دون التعليم الأساسي، وتم رفض الجميع من حملة التعليم الأساسي وما دون بالنسبة للبعلين.

والملاقت أن عدد حاملي الإجازة بالهندسة وبكل تخصصاتها بلغ ٥٣ مرشحاً، وقد خضع جميع المرشحين إلى عملية الاستئناس الحزبي وفاز ١٠٤ مرشحين منهم. بينهم ٦ سيدات من عدد المرشحين ٨٨١ من القطاعين (أ) و(ب)، علماً أن الفائزين سيخضعون إلى مرحلة ثانية لاختيار ٥٢ مرشحاً وهؤلاء سيختارون ٢٤ مرشحاً عن طريق الاستئناس أيضاً ومنهم سيتم تشكيل المكتب التنفيذي.

أما بالنسبة لعدد المرشحين المقبولين للبلديات بالقطاع (أ) فهو ١٧٩ وفي القطاع (ب) ١٩٩ بمجموع (٣٧٨) وقد نجح منهم ١٨٠ مرشحاً، علماً أن عدد البلديات ١٢ منها: ٩ على أرض المحافظة و٣ بتجمعات أبناء القنيطرة ريف دمشق، على حين تم قبول طلبات (٤٩٦) مرشحاً لمجالس البلدات منهم ٢٣٤ في القطاع (أ) و٢٦٢ بالقطاع (ب) ونجح منهم ٣٢٠، علماً أن عدد المجالس ١٦ بلدة منها: ٧ في تجمعات ريف دمشق و٩ على أرض المحافظة ومجلسان بمحافظة درعا.

والمثير للدهشة أن المرشحين المستقلين والبالغ عددهم ١٣ منهم مرشحتان إضافة إلى مرشحي أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية والبالغ عددهم٢١ مرشحاً منهم خمس سيدات، ولم يعلنوا عن برنامجهم أو بيانهم الانتخابي، واكتفى المرشحون بنشر صورهم على مواقع التواصل الاجتماعي والقطاع الذي ينتمون إليه.

يذكر أن المحافظة بدأت بالتعافي بعد تحريرها من الإرهاب في ٢٠١٨/٨/٢٣، وحينها تم تشكيل لجان لحصر الأضرار والتي قدرت بشكل عام بنحو ٢٢ مليار ليرة، وعلى الفور تم وضع خطة لتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين في المناطق المحررة والتحاق جميع الطلاب بمدارسهم، إضافة إلى تأهيل شبكات الكهرباء والتي تعتبر الشريان الحيوي الذي يساعد على بث الروح في القرى المحررة لارتباطها بكثير من الخدمات ومنها الاقتصادية، وتأمين المياه والخدمات الصحية وإعادة تأهيل المناطق المتضررة بفعل الإرهاب وخاصة البنى التحتية فيها، والعمل وفق خطة حكومية وإعادة الأهالي من خلال إعمار مدينة القنيطرة المحررة وإعداد مخططات تنظيمية لمشاع القنيطرة ومنطقة الحلس وتحسين الحياة الاقتصادية لأبناء المحافظة من خلال تحفيز القطاع الصناعي والسياحي على الاستثمار فيها.

وبلغة الأرقام، فقد تم تأهيل ١٣٧ مدرسة وأكثر من ٤٠ مركزاً صحياً واستثمار ١٩١ بئراً وصيانة خزانات المياه وإزالة المعوقات التي واجهت الصرف الصحي، وتركيب أكثر من ٤٠٠ مركز تحويل وإعادة مد الشبكة الكهربائية ومعالجة الأضرار التي لحقت بالسدود وصيانة وتنفيذ طرق زراعية جديدة، وزيادة خطة الاستصلاح للأراضي المحجرة ودعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر والتعاون مع المنظمات الدولية لمساعدة الأهالي، وتوزيع منح زراعية لتأمين مصدر دخل ثابت ووضع مشتل من الخدمات ومنها الاقتصادية، وإعادة تأهيل المناطق المتضررة بفعل الإرهاب وخاصة البنى التحتية فيها، وذلك ضمن خطة المديرية للنهوض بالواقع الزراعي وإحداث منطقة صناعية بالحلس وحرفية بخان أرنبة، حيث تجاوزت نسبة تنفيذ البنى التحتية ٧٥ بالمئة، وإعداد مخطط تنظيمي لمدينة القنيطرة ومشاعها ومخطط في منطقة الحلس لإقامة تجمع سكاني يزيد على ٢٠٠ ألف نسمة بهدف عودة الأهالي إلى محافظتهم.



### الفرز للكليات الطبية خلال ١٥ يوماً وربما يقبل جميع الطلاب

# معاون وزير التعليم: معدل القبول في السنة التحضيرية لن يزداد كثيراً.. وهذا العام سنقبل ٨٥٠٠ طالب وطالبة

فادي بك الشريف

كشف معاون وزير التعليم العالي والبحث العلمي للشؤون الإدارية وشؤون الطلاب والجامعات الخاصة عبد اللطيف هنانو لـ«الوطن» أن معدل القبول في السنة التحضيرية لهذا العام لن يزيد كثيراً عن المعدل المحدد للتفاضل بالنسبة للعام ٢٣٢٠ درجة وللموازي بـ٢٢٩,٥ درجة.

وأضاف هنانو: لكن هذا الأمر يتوضح من خلال أعداد المتقدمين وحصر الأعداد النهائية وبناء عليه يوضع المعدل النهائي للقبول وفق الطاقة الاستيعابية، ولاسيما أن هناك عدداً من الطلاب قد يرغبون بالتسجيل في الجامعات الخاصة من دون التسجيل في السنة التحضيرية، (أي إن معدل القبول النهائي مرهون برغبة الطلبة وخياراتهم، لكن بشكل أول القبول بالسنة التحضيرية هو أقل من العام الماضي).

وعلى هامش لقاء تفاعلي للحديث عن المفاضلة الجامعية في مدرج الباسل بكلية الهندسة المدنية بجامعة دمشق، كشف هنانو أنه سيقبل هذا العام في السنة التحضيرية للكليات الطبية (الطب البشري – طب الأسنان– الصيدلة) قرابة الـ٨٥٠٠ طالب وطالبة، مبيناً أن نسبة المقبولين من الناجحين في السنة التحضيرية تقدر بـ٤٦ بالمئة تذهب للطب البشري (قيد الفرز)، والنسب الأخرى لطب الأسنان والصيدلة، يضاف إليها ٥٠٠ مقعد إضافية لدراسة الطب البشري ضمن مفاضلة (الالتزام) بالنسبة للعام والموازي ضمن الاختصاصات المحددة، علماً أن الأعداد ستختلف من عام لآخر.

وأوضح معاون الوزير لـ«الوطن» أنه يتم العمل على نتائج فرز السنة التحضيرية، متوقعاً أن تصدر في غضون أسبوعين، علماً أنه تم النظر بالاعتراضات المقدمة على أن يتم تثبيت النتائج قريباً جداً، ليصار بعد ذلك إلى الإعلان عن مفاضلة (الالتزام) بالنسبة للطب البشري عملاً بالمرسوم رقم ١٦ الصادر عن السيد رئيس الجمهورية لهذا العام.

وقال هنانو: قد لا يتم إخراج أي طالب خارج السنة التحضيرية، ومن الممكن فرز جميع طلاب السنة التحضيرية بالنسبة للطب البشري وطب الأسنان والصيدلة، بحيث لا يكون أي طالب خارج الكليات الطبية، لكن هذا الأمر بحسب هنانو يبقى رهن التوقع وغير نهائي على الإطلاق ويتوضح خلال الفترة القريبة القادمة، علماً أن هذا الأمر يتوضح بعد صدور نتائج الفرز، مضيفاً: نتصح جميع الطلاب ممن أنهوا السنة التحضيرية مهما كان وضعهم الدراسي إن كان الطالب ناجحاً أو مقبولاً أو راسباً، بوضع الرغبات وفق الفرز الذي يرغبه، علماً أن هذا حق للطالب، ليصار بعدها تحديد عدد المقبولين.

وتابع هنانو: المرسوم أعطى مساحة إضافية للطلبة ممن سيتم قبولهم في كليات الطب البشري، ما يمنح أعداداً إضافية في القبول.

وقال معاون وزير التعليم العالي: إن الطب البشري الملتزم بعد السنة التحضيرية وليس بعد الثانوية العامة، وفي حال إجراء أي تعديل خلال السنوات القادمة فإنه يلحظ الأمر بالنسبة للناجحين في الثانوية العامة.

وأشار هنانو إلى أن أعداد الطلاب والمقاعد الممنوحة في مفاضلة الالتزام هي زيادة على استيعاب كليات الطب البشري، وأي طالب يتم فرزه في السنة التحضيرية بعد اجتيازها في (الموازي) فإنه يدفع حسب الرسوم الجديدة المقررة بـ٦٠٠ ألف ليرة سورية.

وكشف معاون الوزير أن سنوات خدمة الدولة لـ ١٠ سنوات (ضمن مرسوم الالتزام) تبدأ من انتهاء الطالب من اختصاصه وبدء عمله ليصار إلى فرزه مباشرة إلى الجهة التي التزم على أساسها، وبالتالي يلتحق بالخدمة عند الانتهاء من اختصاصه.

كما كشف هنانو عن وجود دراسة قائمة لقبول نسبة معينة من الشهادات الحديثة للقبول في نظام المفتوح، وبالتالي إحداث تعديل على قرار مجلس التعليم العالي الذي نص على ضرورة مرور سنتين على شهادة الثانوية للتسجيل في التعليم المفتوح، مشيراً إلى أن الهدف من الدراسة منح فرص إضافية للطلاب.

هذا وأدار اللقاء رئيس مكتب الدراسات وقضايا الطلبة في اتحاد الطلبة عماد العمر، وتطرق للحديث عن المفاضلة والإجابة عن مختلف استفسارات الطلبة حول التسجيل بالمفاضلة، مع ضرورة ملء جميع الرغبات في استمارة وبطاقة المفاضلة والمقررة بـ٤٥ رغبة ١٠ منها لمنح الجامعات الخاصة، ليصار بعدها إلى إجراء التسوية للطلاب ممن لم يقبلوا في أي رغبة.

كما تطرقت الأسئلة لآلية النقل والتحويل المتماثل بين الجامعات، والتسجيل في مختلف أنواع المفاضلات سواء الحكومية أم الخاصة بالنسبة للاختصاصات الطبية أو غيرها إضافة إلى الأخطاء الشائعة التي يقع بها الطالب، بما فيها الحديث بشكل مفصل عن مفاضلة الالتزام التي تصدر بعد صدور نتائج فرز السنة التحضيرية.

وقال العمر: إن المقبولين في مقعد منح الجامعات الخاصة في جامعة معينة لا يحق لهم تغيير الجامعة، وبذلك يكون من حجز مقعداً لا يحق له الاستكناف أو التحويل لاختصاص آخر ولا حتى النقل، لكن يمكن لطالب مقبول في اختصاص بالتعليم العام أن يسجل في مفاضلة الجامعات الخاصة المقرر صدورها قريباً.

» دراسة قبول نسبة معينة من الشهادات الحديثة في نظام «التعليم المفتوح»

» ٥٠٠ مقعد إضافي ضمن (مفاضلة الالتزام) والخدمة لـ ١٠ سنوات تبدأ بعد انتهاء الاختصاص

### أسعار السوق ترتفع «بالواتس»

# التموين: ضبط الأسواق بحاجة إلى تعاون المواطن

حماة- محمد أحمد خبازي

بيّن مواطنون التقتهم «الوطن» في سوق ٨ آذار بحماة، أن كل المواد الغذائية وغير الغذائية هبت مؤخراً، باستثناء البندورة التي يباع الكيلو منها بـ١٠٠٠ ليرة فقط. وأوضحوا أن كيلو الخيار بـ١٨٠٠ ليرة وكان ١٢٠٠ – ١٥٠٠ ليرة، والبطاطا بـ١٨٠٠ – ٢٠٠٠ ليرة وكانت ١٣٠٠ – ١٥٠٠ ليرة حسب النوع والصنف، وأن كيس المناديل الورقية كان ٥٥٠٠ ليرة وصار بـ٦٣٠٠ – ٦٥٠٠ ليرة، ومسحوق الغسيل كان ١١٠٠٠ ليرة وصار بـ١٢٥٠٠ ليرة، وطبق البيض كان ١٣٠٠٠ ليرة وصار بـ١٥٥٠٠ ليرة، وكيلو الفروج المنظف كان ١٠٠٠٠ ليرة وصار بـ١١٥٠٠ ليرة، وكيلو الصدر المشفّى كان ١٨٠٠٠ ليرة وصار بـ٢٢٠٠٠ ليرة.

ولفت المواطنون إلى أن أسعار الألبان والأجبان هي الأخرى هبت هبوب الريح في يوم عاصف، فقد كان سعر كيلو لبن البقر ٢٤٠٠ ليرة واليوم ٢٨٠٠ ليرة، ولبن الغنم كان ٤٢٠٠ واليوم بـ٥٠٠٠ ليرة، وكيلو الجبن العكاوي كان ١١٠٠٠ ليرة واليوم بـ١٣٠٠٠ أو ١٤٠٠٠ ليرة.

وكيلو السكر كان ٤٥٠٠ واليوم ٥٥٠٠ ليرة، وكيلو الرز كان ٤٢٠٠ ليرة واليوم بـ٤٨٠٠ – ٥٠٠٠ ليرة، وكيلو البرغل الخشن كان ٥٠٠٠ واليوم بـ٥٥٠٠ ليرة.

فيما ذكر آخرون أن مصاريف هذا الشهر امتصت الراتب، وجعلتهم على «الحديدة»، فالمستلزمات المدرسية من جهة، ومواد المؤونة من جهة أخرى، أما النفقات اليومية على الطعام والشراب فلا يعلم إلا الله كيف «تؤمنها».

وبيّن عدد من البائعة أنهم يشترون المواد من مستودعات التجار كل يوم بسعر!.

وأوضحوا أن التجار يبلغونهم برفع سعر أي مادة بـ«الواتس» على مدار الساعة، وحسب سعر الدولار في السوق السوداء.، وبين بعضهم أن معظم الفواتير التي تعطى لهم وهمية، فالأسعار المكتوبة فيها غير الأسعار التي يشترون بها موادهم، ولفتوا إلى أنهم مجبرون على التعامل بهذه الطريقة مع التجار.

من جانبه، بين مصدر في مديرية التجارة الداخلية بحماة لـ«الوطن»، أن دوريات حماية المستهلك تعمل كل ما بوسعها لضبط الأسواق، من خلال متابعة حركة البيع والشراء وتداول الفواتير ومطابقتها مع الأسعار المعلنة وهوامش الربح النظامية.

وأوضح أنه تم تنظيم العشرات من الضبوط بحق التجار والباعة، الذين ارتكبوا مخالفات البيع بسعر زائد، وعدم الإعلان عن الأسعار وعدم حيازة فواتير أو تنظيم فواتير وهمية.

ولفت إلى أن ضبط الأسواق والغش بحاجة إلى تعاون المواطن أيضاً، فالدوريات مهما راقبت الأسواق لا تستطيع تغطية كل المحال والفعاليات التجارية. وأشار إلى أنه من الضروري أن يساعد المواطن الدوريات الموجودة في الأسواق بإبلاغها عن أي محاولة غش يتعرض لها. وذكر أن هناك تجاراً وباعة يلتزمون بالأسعار الرسمية، وهناك من لا يلتزم.